ويستقيم الوزن حينئذ لكنه وهو وذلك بان يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا اجاب
عنه بان ما عدل اليه لم يفضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ قد وكتب ايضا قوله وفضله
على خلافه ليس المقصود ترجيحه من ساير الوجوه حتى يعترض بان في خلافه مرجحا
كالسلامة من الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المص فلا ينافي ان لخلافه ايضا مرجحا
اذ قد يكون لكل منهما مرجح فللبليغ ان يختار كلا منهما بحسب مقتضاها   بان اجمل اولا الخ انما
فصل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرير الاجمال والتفصيل مع انه خلاف الواقع
ودفعه في الاطول بقوله بتكرير الاسناد اي بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيله تفصيل
للذكر الضمني لا التكرير فلا يلزم المحذور وكتب ايضا قوله بان اجمل جعل اجمالا مفعولا
مطلقا لفعل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع انه ممتنع لكنه اجازه بعضهم اشار
وجعله في على تقدير مضاف اي اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه   فظاهر اي فانه اسند الى ظاهر وهو مضارع سمع
ونحو وقوع نحو يزيد غير فضلة اي فالاصح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان هو اول
يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية في بيان احواله فالمناسب ان يكون اسما عمدة
ومقصودا اكذلك حقيقا بالمصنف وكتب ايضا بانه اشار بادراج نحو الى ان الكلام
ليس في خصوص البيت اطول   غير فضلة لم يقل مسند اليه مع ان المسند اليه
ارجح من المسند والمسند من الفضلة اشارة الى كونه من غلا في فضلة ومقوله
مسند اليه عارية هذه الاشارة   وبكون معرفة الفاعل الى ان حلت المساق
بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب قلت هذه النكات يترجح بعضها على بعض
بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلا مزاحمة وكتب ايضا قوله وبكون معرفة
الفاعل الخ قال في الاطول لا يخفى انه ينافي كونه جوابا للسؤال المقدر لان السايل
مترقب للجواب انتهى والجواب ان المراد غير مترقبة من الجملة الاولى اعني ليبك
يزيد لا مطلقا   غير مترقبة اي وغير المترقبة غير مشوبة بالم الانتظار وتعب الطلب
فهي لذة صرفة فتكون الذ وهذه المقدمة قد حقق فيها المص والش انفسهما حيث
ذكر المص في بحث التشبيه ان نيل الشيء بعد طلبه الذ وتبعه الش اطول قوله
الذية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفا النفس من تعب الطلب والسحر
الانتظار والذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بالم الانتظار فها
غير مطمع في ذكره بل مويس   مثل خلقهن العزيز العليم قال ابن
يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه ان السؤال
هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في احدهما
دون الاخر مع اتحاد السؤال والمسؤول والسايل بل ذكر المسند لزيادة التقرير
واجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام وذلك ان تقول في الجواب
لما كان المسؤلون اغبياء لا عقلا ولكنهم جاز ان يتوهموا ان السايل ممن يجوز عليه

الغفلة

الغفلة عن السؤال او يجوز على من تعد ممن يقصد اسماعه او ينزلوه منزلة من يجوز
عليه فيأتون بالجواب تاما فالقصد التقرير الذي اصله ضعف التعويل في جميع الفاسد
مع جمع الكاسد فيه كونه بالمخصوصية ولو كان السايل ليس كذلك فذكر صحيح الجواب
مختلفا باعتبار ما عسى ان يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمله وعبارة عبد
الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعني ان وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان
عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على ان المخاطب لعله يغفل عنها
ذكر وان كان المخاطب والكلام في الخالي واحد اه وقوله في الخالي اي حالة التعويل وعدمه له
عدمه   اوان يتعين الخ قال في الاطول يرد ان قوله اوان يتعين الخ داخل فيما مر لان
الذكر ح للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف
فيتعين كونه اسما او فعلا   اسما او فعلا اي بلا خفا وكتب ايضا قوله اسما او فعلا في
المفتاح والايضاح او كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الاطول
فيفيد الثبوت اي صريحا على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل ان كانت القرينة على كونه اسما
او فعلا فعند الحذف ايضا افادة الثبوت او التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على
ذلك فلا يجوز الحذف اصلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة
على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم   فلكونه غير
سببي الخ اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير
سببي ولا تفيد تقوي الحكم فتدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد
معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كالمفرد وان كان جملة صورة
خبري   اذ لو كان سببيا فاعلم ان سبب كونه جملة احد الامرين كونه سببيا وكونه
مفيدا للتقوي وان سبب الافراد انتفاؤهما جميعا   فهو جملة قطعا لا يرد عليه
نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند فيها سببي مع انه ليس بجملة لما سيجيء في الضابط
الاتي من كلام الشيخ للسببي من انه ليس معدودا من المسند وان كان القياس يقتضي
ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة فتنبه   والحاصل
الجواب عن ابقاء المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الامر الثاني بانه ملحق بما ليس فيه
التقوي المنصص فيه كما تقدم تحريره والسؤال وارد على المفهوم اعني قوله اذ لو
كان الخ   فليس بمفيد للتقوي اي المعتبر لا انه لا يخلو عن افادة التقوي في الجملة
ويؤيده قوله بل يعوض بين الخ   مع عدم افادة نفس التركيب اي نحو في فاعل
المصدر بسم وكتب ايضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم
تكن افادة التقوي او كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد   فيحتج الخ اي يرد
خروجه عن ضابط الاول واذا المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم
اعني افادة التقوي ولو قال فيدخل في عدم افادة التقوي لكان اظهر في المعنى وانسب

Copyright © King Saud University